دور المصرف الصناعي العراقي في تطوير القطاع الصناعي المختلط
Role Of The Industrial Bank Of Iraq In Developing The Industrial Sector

م. م. دينا طالب كاظم

م. د. عبيد خيون الخفاجي
المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية

المستخلص

يهدف هذا البحث إلى دراسة دور المصارف الصناعية في تطوير معظم القطاعات من خلال أدوارها الفاعلة وخصوصا في تطوير القطاع الصناعي لأهميته في التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، يهدف هذا البحث إلى دراسة مدى قدرة المصرف الصناعي العراقي على تنمية وتطوير شركات القطاع الصناعي المختلط من خلال القروض الممنوحة لها ، فضلاً عن دراسة السياسات الائتمانية التي ينتهجها المصرف لتمويل شركات القطاع المذكور. تم جمع بيانات البحث من القوائم المالية للمصرف الصناعي العراقي للسنوات ٢٠٠٧- ٢٠١١ واستمارة استبيان وزعت على عينة من شركات القطاع الصناعي المختلط في العراق للوقوف على الدور الحقيقي للمصرف في تمويل شركات القطاع المذكور. استند البحث على فرضية رئيسة تفيد بأن دور المصرف الصناعي العراقي يعد محدوداً في تقديم التمويل الاستثماري المطلوب إلى شركات القطاع الصناعي المختلط في العراق . تشير النتائج بشكل إجمالي إلى دور المصرف الصناعي العراقي المحدود في منح التمويل الاستثماري إلى شركات القطاع الصناعي المختلط نتيجة ضعف الدعم الحكومي للمصرف الصناعي الذي أثر سلباً على أنشطته في دعم شركات القطاع المذكور ، وبالتالي عدم تقديم أية قروض خلال مدة الدراسة باستثناء السنة الأخيرة .

Abstract

The Industrial Banks in most countries in the world plays an essential and vital role in developing the industrial sector due to its effective importance in the economic and social development. The research aims to study the ability of the Industrial Bank of Iraq to the growth and development of the mixed industrial sector companies through loans granted to them. In addition, the research seeks to study credit policies pursued by the Industrial Bank of Iraq to finance the mixed industrial sector companies. The data of the research has been collected from the financial statements of the Industrial Banks of Iraq for the period 2007-2011, and by means of questionnaire distributed to a sample of the mixed industrial sector companies in Iraq to investigate the real role of the bank in financing the companies of the mentioned sector. The major hypothesis of the research is that the role of the Industrial Bank of

Iraq is limited in providing investment funding required to the mixed industrial sector companies in Iraq. The results generally indicate the limited role of the Industrial Bank of Iraq in granting the investment financing to the mixed industrial sector companies due to the weak governmental financing provided to the Industrial Bank. This negatively affects its activities to support these companies and consequently not granting any loans during period of the study, except the last year.

المقدمة:

يعد القطاع المصرفي من بين أهم القطاعات التي تؤدي دوراً مهماً وحيوياً في النشاط الاقتصادي وخصوصا في التنمية الاقتصادية والاجتماعية وطالما انه المصارف الصناعية تعد ركيزة أساسية في دعم وتطوير القطاع الصناعي باعتبارها إحدى أدوات السياسة المالية لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية في أي بلد من بلدان العالم. وكان هذا الدور واضحاً في كثير من الدول المتقدمة والنامية .

وللظروف التي مر بها العراق خلال العقود الثلاثة الماضية فقد واجه المصرف الصناعي العراقي تحديات عديدة حالت دون تحقيقه كامل أهدافه بالشكل المطلوب رغم توافر مقومات كل من الصناعة والزراعة مما جعل الاقتصاد العراقي يوصف كونه (اقتصاد أحادي الجانب) لاعتماده على الموارد النفطية بالدرجة الأولى، في الوقت الذي قطعت المصارف الصناعية العالمية والعربية أشواطاً بعيدة في عملها . وقد جاء هذا البحث لتسليط الضوء على دور المصرف الصناعي العراقي في تطوير القطاع الصناعي المختلط.

ولغرض تحقيق أهداف البحث فقد تم تقسيمه إلى أربعة أجزاء لتغطية جانبيه النظري والعملي. فقد تناول الجزء الأول جانبين تضمن الأول وصفاً لمشكلة البحث وأهميته وفرضياته وأهدافه ومنهجيته والحدود الزمانية والمكانية . بينما استعرض الجانب الثاني بعض الدراسات السابقة ونقاط التشابه والاختلاف بين هذا البحث والدراسات السابقة. وتضمن الجزء الثاني عرضاً نظرياً لماهية النشاط المصرفي كمفهوم وأهمية ومراحل تطوره، فضلاً عن الخصائص التي يتميز بها هذا النشاط واستعراضاً لواقع المصارف الصناعية. أما الجزء الثالث الذي تم تخصيصه للجانب العملي فقد أحتوى على جانبين ، الأول تضمن تقويم أداء نشاط المصرف الصناعي العراقي / الفرع الرئيس وللسنوات ٢٠٠٧ ـ ٢٠١١ . أما الجانب الثاني تطرق إلى أراء المجيبين في شركات القطاع الصناعي المختلط عينة البحث. أخيرا الجزء الرابع فقد تضمن عرضاً للاستنتاجات والتوصيات التي توصل إليها البحث.

المبحث الأول : الإطار العام للبحث

يتضمن هذا الجزء وصفاً لأهم جوانب الإطار العام للبحث وبعض الدراسات السابقة وكالآتي:

مشكلة البحـث:

تكمن مشكلة البحث في محدودية الدعم المالي للمصرف الصناعي العراقي للقطاع الصناعي ونخص منه شركات القطاع المختلط . إذ لوحظ هناك تراجعاً كبيراً و ملحوظا في التمويل المالي الممنوح من قبل المصرف الصناعي لشركات القطاع المذكور خلال السنوات الأخيرة ، وربما يعود ذلك لأسباب عدة منها اقتصادية وسياسية ومالية ، فضلاً عن عدم وضوح الرؤية الإستراتيجية للسياسة الائتمانية لدى إدارة المصرف المذكور. ما يجعل دوره محدوداً وجزئياً بقيامه بتحقيق أهدافه، وأهمها دعم و تمويل القطاع الصناعي والنهوض بعجلة التنمية الصناعية في العراق.

أهميـة البحـــــــث:

تتمثل أهمية البحث فيما يأتي:

١. التركيز على دور المصرف الصناعي العراقي في تمويل شركات القطاع الصناعي المختلط في العراق بهدف دعم عملية نموها وتطورها .

٢ . التركيز على السياسات التمويلية والائتمانية التي ينتهجها المصرف الصناعي العراقي لتوسيع حجم الدعم المالي المقدم لشركات القطاع المختلط وذلك عن طريق التسهيلات المصرفية الكافية والميسرة وفق إجراءات وضمانات تقلل من عنصر المخاطرة التي قد يتعرض لها.

٣. تسليط الضوء على أسباب التدهور التي تعاني منها شركات القطاع الصناعي المختلط نتيجة ضعف تمويل المصرف الصناعي العراقي لها .

٤ـ أهمية تطوير القطاع المختلط الصناعي عبر الدعم المطلوب تقديمه من قبل المؤسسات المالية ومنها المصرفية فكيف إذا كان هناك مصرف متخصص بذلك.

أهـداف البحـث:

يسعى البحث إلى تحقيق الأهداف الآتية:

١. تحليل مدى قدرة المصرف الصناعي العراقي على تنمية وتطوير شركات القطاع الصناعي المختلط عبر القروض الممنوحة لها من قبله.

٢ . دراسة السياسات الائتمانية التي ينتهجها المصرف الصناعي العراقي لتمويل شركات القطاع الصناعي المختلط .

٣ . التعرف على الدور الحقيقي الذي يقوم به المصرف الصناعي العراقي في تمويل شركات القطاع المختلط عبر تسليط الضوء على وجهة نظر إدارات الشركات نفسها بأداءه .

فرضية البحث:

يعتمد هذا البحث على فرضية رئيسة هي "يعد دور المصرف الصناعي محدودا في تقديم التمويل الاستثماري المطلوب إلى شركات القطاع الصناعي المختلط في العراق".

الحدود المكانية والزمانية للبحث:

١ـ الحدود المكانية :ـ للبحث مجتمعين يتمثل الأول بالمصرف الصناعي العراقي والمتكون من سبعة فروع منتشرة في العراق ، إذ تم اختيار الفرع الرئيس للمصرف الصناعي / الإدارة العامة كعينة للدراسة . أما المجتمع الثاني يتكون من سبعة وعشرين شركة مساهمة تم اختيار عشرة شركات كعينة من الشركات الصناعية المختلطة العراقية

٢. الحدود الزمانية :ـ تم استخدام البيانات المالية/ للمصرف الصناعي ـ الفرع الرئيس للفترة من ٢٠٠٧ ـ ٢٠١١، وآراء مجموعة مختارة من عينة من شركات القطاع الصناعي المختلط.

طريقة البحث:

لقد اعتمد الإطار النظري للبحث على الأدبيات المحاسبية والمالية من الكتب والبحوث والمقالات المنشورة العربية والأجنبية. وقد تم جمع البيانات بالاعتماد على السجلات والتقارير المالية للمصرف الصناعي العراقي للسنوات ٢٠٠٧-٢٠١١ واستمارة استبيان وزعت على مديري الحسابات والمالية والخبراء في عينة من شركات القطاع المختلط، وذلك للتحقق من الدور الحقيقي الذي يقوم به المصرف الصناعي في تمويل شركات القطاع الصناعي المختلط. ولغرض تحقيق أهداف البحث واختبار فرضيته الرئيسة تم استخدام مقياس ليكرت الخماسي لتفريغ بيانات استمارات الاستبيان. أما أهم الأساليب الإحصائية التي استخدمت في البحث فهي المتوسط الحسابي، الانحراف المعياري ، التباين و معامل الارتباط بيرسون وكرونباخ ألفا للتحقق من صدق محتوى أداة جمع البيانات.

بعض الدراسات السابقة:

يستعرض هذا المبحث أهم الدراسات التي تناولت موضوعات النشاط الائتماني والمخاطرة الائتمانية، وذلك للإفادة من منهجيتها ونتائجها وتوصياتها وخصوصية الحالات التي تمت دراستها.

– دراسة ، الطويل /٢٠٠١ بعنوان "أهمية المعلومات الائتمانية في تقليل الديون المتعثرة ".

تهدف الدراسة إلى التحقق من ظاهرة الديون المتعثرة في ميزانية المصرف الصناعي العراقي وتأثيرها على ربحية المصرف وسيولته. وقد توصلت الدراسة إلى عدة استنتاجات من أهمها وجود ضعف في متابعة القروض من قبل المصرف الصناعي العراقي.

– دراسة (عبد الصمد ، مائدة ،٢٠١١) بعنوان " النشاط الائتماني للمصرف الصناعي العراقي مقارنة بين نشاطيه التخصصي والشامل".

تهدف الدراسة إلى تسليط الضوء على النشاط الائتماني في المصرف الصناعي العراقي، وبيان مدى أهمية تطبيقه للصيرفة الشاملة والمتخصصة عبر التعرف على كلا النظامين والمقارنة بينهما وأيهما أفضل في تحقيق النشاط الائتماني والدور الايجابي الذي يحقق الأهداف التي يسعى اليها في خدمة الاقتصاد الوطني وتنميته. وقد توصلت الدراسة إلى عدة استنتاجات من أهمها أن المصرف يعمل بنشاط الصيرفة الشاملة ثم تحول بعد ذلك إلى النشاط المصرفي المتخصص كمصرف صناعي.

دراسة / Nadir Eisa Elshareif Mohamed, 2008 بعنوان " العوامل المؤثرة في تدني تحصيل قروض القطاع الزراعي مقارنة بالقطاعات الأخرى وقطاع الصناعة".

تهدف الدراسة إلى التحقق من العوامل المؤثرة في تحصيل قروض القطاع الزراعي مقارنة بالقطاعات الأخرى وقطاع الصناعة بصفة خاصة في جمهورية السودان. وقد توصلت الدراسة إلى عدة استنتاجات من أهمها عدم إعداد دراسات جدوى أو أن الدراسات ضعيفة وفترة القرض لا تكفي لتسويق المحاصيل، فضلاً عن ضعف إدارات المصارف والموظفين في عملية متابعة القروض المتعثرة وغياب التوجيهات والإرشادات للمزارعين.

ويتميز هذا البحث عن البحوث السابقة بأنه يسلط الضوء على دور المصرف الصناعي العراقي في تمويل ودعم شركات القطاع الصناعي المختلط في العراق ومدى مساهمته في حل أزمة

تمويل أنشطة شركات القطاع المذكور في الظرف الراهن، فضلاً عن دراسة السياسات الائتمانية التي ينتهجها المصرف لتمويل الشركات المذكورة .

المبحث الثاني . النشاط المصرفي المتخصص والتنمية الصناعية

يتضمن هذا الجزء مناقشة أهم الجوانب المتعلقة بالنشاط المصرفي والقطاع الصناعي في العراق وتحديات التنمية وأخيرا المصرف الصناعي العراقي ودوره في تنمية القطاع الصناعي وكالآتي:

أ – مفهوم النشاط المصرفي وأهميته: يعرف المصرف بأنه "مكان التقاء عرض الأموال بالطلب عليها (عبد الله، ٢٠٠٦ :٢٠). أو هو الوسيط بين وحدات الفائض ووحدات العجز أي بين الذين يحتاجون الأموال لتطوير أعمالهم وأنشطتهم التجارية والاقتصادية والصناعية والزراعية والخدمية والذين لديهم أموال فائضة وعندها يتحمل المصرف كلفة نتيجة استلام هذه المدخرات من الجمهور. لذا، فأن المصرف يكون ملزماً بإيجاد منافذ استثمارية أو ائتمانية من اجل الحصول على موارد تغطي تلك الكلفة (الشمري ،٢٠١٢: ٤٧). وكما عرفت المادة (١) من قانون المصارف العراقي رقم ٩٤ لسنة ٢٠٠٤ المصرف على انه" شخص يحمل ترخيصاً أو تصريحاً بمقتضى هذا القانون لمباشرة الأعمال المصرفية" .

أما المفاهيم الخاصة بالنشاط المصرفي فأنها تختلف باختلاف القوانين والأنظمة التي تحكم أعمالها و التي تتباين من بلد إلى أخر، ومن زمن إلى آخر في البلد نفسه تبعا للظروف الاقتصادية والسياسية. وتختلف باختلاف طبيعة نشاط هذه المصارف وشكلها القانوني. لذا فان من الصعوبة إيجاد مفهوم شامل لها على اختلاف أنواعها وأشكالها والقوانين التي تحكم أعمالها. إذ عرفت المصارف على وفق القاعدة المحاسبية العراقية رقم(١٠) بأنها "كافة المنشآت المالية المماثلة التي يكون استلام الودائع والاقتراض ومنح القروض والقيام بعمليات الاستثمار من نشاطها الرئيس فضلاً عن قيامها بعمليات التوسط في المبادلات التجارية المحلية أو الدولية وأية خدمات أخرى ذات علاقة بأعمال الصيرفة(مجلس المعايير المحاسبية والرقابية، ١٩٩٨ :٦).

لاشك أن المصارف تشكل عماد الاقتصاد الوطني لأي بلد من الناحية التمويلية والاستثمارية ، ولا تتقدم الدول إلا بواسطتها وذلك بما توفره من إمكانية ربط احتياجات البلاد الاقتصادية بخطط التنمية التي لا مناص للمصارف إلا أن تلعب فيها الدور الأبرز. و مما تجدر الإشارة إليه ان النشاط المصرفي يقوم بدور مهم وحيوي بحيث يعد من الركائز الاقتصادية المهمة

والأساسية في أية دولة بعده مصدراً رئيساً من مصادر التمويل لعدد كبير من القطاعات الاقتصادية فضلاً عن الخدمات المصرفية التي يقدمها(محمود و آخرون، ٢٠٠٧: ٨).

ب – القطاع الصناعي في العراق وتحديات التنمية

واجه ومازال يواجه القطاع الصناعي في العراق تحديات متنوعة عبر مراحل تطوره نوجزها فيما يأتي:

١– تطور القطاع الصناعي العراقي: تعد الصناعة أحد القطاعات الرئيسة في الاقتصاد الوطني، إذ انها تمتلك روابط ضمن قطاع الصناعة التحويلية ذاتها وكذلك مع بقية القطاعات في الاقتصاد ، وهذه الروابط تتمتع بأهمية بالغة في عملية التنمية الاقتصادية .

لغرض التوصل إلى فكرة عن أفاق المستقبل الاقتصادي في العراق فلابد من ربطه بالواقع والترابط الزمني للأحداث التي مر بها. إذ أن الظروف التي مر بها العراق خلال العقود الأخيرة ألقت بآثارها على الوضع الاقتصادي للبلاد بصورة عامة وعلى القطاع الصناعي بشكل خاص. وتباين تأثيرها وحجمها ودرجة معاملاتها المحلية والخارجية على اختلاف المراحل. وتكون الأحداث الاقتصادية المهمة كنقاط تحول لأربعة مراحل وهي كالأتي:

المرحلة الأولى منذ بداية الدولة العراقية في مطلع القرن العشرين إذ كان الاهتمام جزئياً من قبل الدولة للقطاع الصناعي الخاص منذ تأسيسها في بداية القرن العشرين. وقد كانت سياسة الدولة الاقتصادية آنذاك مبنية على أساس أساليب الاقتصاد الحر عبر تطبيق آلية اقتصاد السوق والاعتماد على المشروعات الخاصة و التي لها الدور الفاعل في الاقتصاد ولكن برعاية القطاع العام، وذلك بسبب محدودية إيرادات الدولة وضعف إمكانياتها. (العاني، 2005: 65).

المرحلة الثانية: النشاط الصناعي بعد سنة ١٩٥٠، بدأت هذه المرحلة منذ بداية عقد الخمسينات من القرن الماضي عقب اتفاقية مناصفة الأرباح مع الشركات النفطية الأجنبية التي آلت إلى زيادة الإيرادات الحكومية واتخاذ القطاع العام دوراً اكبر في النشاط الاقتصادي. إذ تغير دور الدولة من راع للنشاط الاقتصادي إلى التبني المباشرة لبعض الأنشطة الاقتصادية للبلد (الدوسكي،127:2007). إذ بادرت الحكومة آنذاك بتأسيس مجلس الأعمار سنة ١٩٥٢ لتوظيف عائدات النفط المتزايدة لخلق البيئة الاستثمارية المطلوبة لتحفيز القطاع الخاص للمبادرة في توسيع مساحة دوره ونشاطاته الاستثمارية. وطبقاً لهذه الأجواء الداعمة للاستثمار تم

تأسيس مصانع متنوعة للصناعات الأسمنتية وصناعة الغزل وغيرها من مشاريع البنى التحتية من اجل دعم القطاع الخاص وذلك لغرض زيادة طاقته الاستيعابية للعمالة .

أما الفترة اللاحقة للعقد السادس من القرن العشرين فقد شهدت تغيرات كبيرة في السياسة الاقتصادية والموارد المالية واتجاهات الاستثمار في العراق، مما خلق ظروفاً جديدة مختلفة بسبب تعاظم دور الدولة والمفاهيم الاشتراكية بعد تأميم عدة منشآت اقتصادية صناعية مهمة (معروف،٢٠٠٠:١٣٠). وقد اتسمت هذه المرحلة بالتركيز على القطاع العام كونه المحرك الرئيس للنمو الاقتصادي، أما القطاع الخاص فكان دوره هامشياً ولم تتح له الفرصة في تنفيذ الاستثمارات الكبيرة (الراوي،٢٠٠٩:٥٥).

المرحلة الثالثة: مرحلة ما بعد تأميم النفط بعد عام ١٩٧٢، بدأت هذه المرحلة منذ مطلع السبعينات من القرن المنصرم وبالتحديد بعد عملية التأميم التي أدت إلى زيادة الإيرادات الحكومية وهيمنة القطاع العام على اغلب الأنشطة الاقتصادية. ألا أن هذه المرحلة شهدت منعطفات حادة باندلاع الحرب مع ايران واحتلال الكويت وما رافقها من حصار اقتصادي بغيض أدى إلى تصاعد ديون العراق الخارجية، وتجميد أمواله الخارجية وشل الصناعة الوطنية وتدمير البنية التحتية (أنطوان،٢٠١٠:٢). وبسبب الحصار الاقتصادي سنة ١٩٩١ عجز القطاع العام عن تطوير أساليب إنتاجه، مما دفع الحكومة إلى فسح المجال أمام القطاع الخاص بمشاركة القطاع العام في النشاط الاقتصادي، مع أن أداء القطاع الخاص كان محدودا في الجزء الأكبر من نشاطه. إذ أن أغلب المشاريع التي قام بها القطاع الخاص خاصة بعد الحصار الدولي هي مشاريع تجارية وليست استثمارية هدفها العمل على تلبية احتياجات القطاع العام الضخم وبشكل خاص العسكري منها او الاحتياجات للمواد الأساسية التي عجزت الدولة عن استيرادها، (الديركزلي والمنعم،٢٠١٢:٦٣-٦٤).

المرحلة الرابعة: مرحلة ما بعد ٩ نيسان ٢٠٠٣ التي شهدت تدهوراً ملحوظاً في جميع القطاعات الاقتصادية ومنها القطاع الصناعي نتيجة الاحتلال الأمريكي للعراق،. إذ واجهت البلاد موجة من الانهيار الاقتصادي مما عرض المؤسسات العامة و الصناعية بشكل خاص لكثير من المخاطر والتراجع الكبير، فضلاً عن تردي الخدمات و ارتفاع أسعار السلع و ارتفاع معدلات التضخم النقدي وضعف الأداء الإداري وانتشار الفساد المالي و ارتفاع كبير في حجم البطالة، (العاني،٢٠٠٥:١-٢) . وما زال هذا الوضع قائما ويزداد تأثيره السلبي تفاقما على

جميع القطاعات الاقتصادية بما في ذلك القطاع الصناعي الذي نال حصة الأسد بسبب انفتاح السوق العراقي على مصراعيه أمام السلع الأجنبية الرديئة.

٢. تحديات الواقع الصناعي في العراق: يمكن بيان أهم الأسباب التي أدت إلى تراجع وتدهور القطاع الصناعي العراقي بعد سنة ٢٠٠٣ وذلك باستمرار الاستهلاك لموارد النفط المالية، دون تحقيق التراكم الرأسمالي الضروري للثروة الاجتماعية من مصادر أخرى غير النفط الخام. فضلاً عن بقاء الاقتصاد العراقي اقتصاداً نفطياً ريعياً ومستورداً ومستهلكاً للسلع الاستهلاكية المنتجة في اقتصاديات دول أخرى. ومستنزفاً لموارده المالية في الاستيراد بدلاً من مشاركة تلك الأموال في الإنتاج. كذلك إضافة إلى ارتفاع معدلات البطالة وتناميها ، إذ أن التنمية الصناعية لا تعني إقامة مشاريع صناعية فقط ، بل تعني أيضاً مجموعة كبيرة من المنشآت الإنتاجية والخدمية التكميلية التي تنشأ بالارتباط مع الصناعة الوطنية.

الائتمان في المصارف الصناعية وتنمية الصناعة

نتناول فيما يأتي مفهوم الائتمان في المصارف الصناعية ومعايير منحه وأهميته ودوره في تنمية قطاع الصناعة وتقويم أداء المصارف الصناعية وأساليبه.

١. مفهوم الائتمان المصرفي : يعرف الائتمان من وجهة نظر الشمري " على انه الثقة التي يوليها المصرف التجاري لشخص ما حين يضع تحت تصرفه مبلغاً من المال أو يكفله لفترة محددة يتفق عليها بين الطرفين ويقوم المقترض في نهايتها بالوفاء بالتزاماته " (الشمري ،٢٠١٢: ٤٧) . كذلك، يعني الائتمان "مقياس لقابلية الشخص المعنوي أو الطبيعي للحصول على القيم الحالية (نقود) مقابل تأجيل الدفع (النقدي) إلى وقت معين في المستقبل". أن هذا المفهوم المبسط للائتمان يمكن أن يعبر من وجهة نظر أخرى عن مفهوم (الدين) الذي يمثل تعهدا بالدفع في المستقبل وغالبا ما يكون بشكل نقدي (أرشيد و جودة، ١٩٩٩: ٣٢) . كما يعرف (الدوري والسامرائي،٢٠٠٥ : ٧٤) الائتمان بأنه"عملية تزويد الإفراد والمؤسسات والمنشآت في المجتمع بالأموال اللازمة، على أنْ يتعهد المدين بسداد تلك الأموال وفوائدها والعملات المستحقة عليها والمصاريف دفعة واحدة أو على إقساط في تواريخ محددة".

٢. معايير منح الائتمان: تعد معايير منح الائتمان ميزة تتمتع بها إدارة الائتمان المصرفي من خلال دراسة العناصر الخاصة بالزبون والمصرف والقرض (الشمري : مصدر سابق ،٧٠) . فهي عبارة عن مجموعة مؤثرة تهدف لتحليل البيانات والمعلومات للمقترض المحتمل ولوضع

احتياجاته بالمقدار والمسار الصحيحين وتحديد نسبة المخاطرة المحتملة ونوعها لغرض تهيئة المهام أمام إدارة المصرف لاتخاذ القرار الائتماني الصحيح .إذ أن غياب التحليل المعلوماتي أو نقصانه وعدم توافر آليات متعددة يؤدي إلى مخاطر تؤول دون تمكن إدارة المصارف من تحقيق إدارة جيدة للائتمان مما يولد قرارات غير صائبة ومحفظة ائتمانية غير سليمة وآليات تعوزها الكفاءة والفاعلية (الطويل،٢٠١١:١٦) .إن بحث المعلومات يكمن في ثلاثة أطراف لكل واحد منهم هدفاً يختلف عن الآخر وهي المصرف والقرض(الائتمان) والمقترض (العميل). وان مجموعة المخاطر التي يتعرض لها المصرف تنسحب على جميع الأطراف، إذا أدركت حجم تلك المخاطرة وأهمية إدارتها فان عليها العمل على اعتماد إجراءات تحليل على وفق أحدث نماذج المعايير المطروحة لغرض الوصول إلى قناعة في اتخاذ القرار الائتماني والاستثماري الصائب بما يوصل الموارد لاستخدامها الأمثل وان الإدارة تؤدي مهمتها بكفاءة عالية،(الطويل،مصدر سابق:٢٠).

٣.الائتمان في المصارف الصناعية وأهميته: وتسمى (أنشطة الائتمان الصناعي)، إذ أوجد الائتمان الصناعي لغرض توفير الوسائل الكفيلة بتوجيه اكبر قدر ممكن من الودائع نحو الإنتاجية المباشرة للقطاع الصناعي. فهو اصطلاح يطلق على الائتمان الذي تمنحه المصارف، بالذات الصناعية في مجال الاستثمار الصناعي. ومن خلالها يقدم المصرف قروضاً قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل للمشاريع الصناعية الجديدة والقائمة لتمويل الموجودات الثابتة والمتداولة التي تتطلبها عملية التأسيس والتوسيع لهذه المشاريع ، فضلاً عن تقديم قروض قصيرة الآجل (تسهيلات مصرفية نقدية أم تقليدية) لتمويل رؤوس أموال التشغيل ، لغرض وصول المشاريع مرحلة الاعتماد على مواردها المالية أو حصولها على التسهيلات من مصارف أخرى . ويعد تمويل الموجودات الثابتة هدفاً رئيساً للمصارف المتخصصة بصفتها مصارف إنمائية في حين أن تمويل رؤوس أموال التشغيل يعتبر هدفاً ثانوياً لأن المصارف التجارية تقدم مثل هذا التمويل . غير أن المصرف الصناعي بحكم العلاقة بينه وبين قطاع الصناعة والصناعيين على وجه الخصوص يمنحهم التسهيلات المصرفية لتوفير رؤوس أموال استثمارية وتشغيلية لهم في السنوات الأولى لتأسيس المشاريع الصناعية،(الحسني و الدوري ، مصدر سابق :١٢٥) . وتعتمد سياسة الإقراض التي تتبعها المصارف الصناعية بشكل عام على ما يأتي:

أ) الضمانات المقدمة لتغطية القرض .

ب) المركز المالي للمقترضين ونتائج أنشطتهم للسنوات الماضية وسمعتهم المعنوية .

ت) ثقة المصرف بالصناعيين من خلال تعامله معهم ومدى الوفاء بالتزاماتهم (السامرائي ،١٩٨٣: ١٣٢).

٤. تقويم أداء نشاط المصرف الصناعي : يقصد بالأداء المصرفي ما يحققه المصرف لأهدافه المخططة ومن ثم فان قياس المتحقق ومقارنته مع المخطط هو أولى الخطوات على مستوى الأداء للنشاط الاقتصادي الذي تمارسه منظمات الأعمال ومنها المصارف سواء أكانت هذه المصارف حكومية أم مختلطة أو تعود للقطاع الخاص ولذلك لابد من تشخيص هذه الانحرافات ومن ثم اتخاذ الخطوات الكفيلة للنهوض بمستوى أداء الوحدات الاقتصادية(الكرخي،٢٠٠١ :٣٩)

٥. أساليب تقويم الأداء المصرفي :وهناك مجموعة من أدوات وأساليب التحليل المالي الخاصة بالمصارف والمؤسسات المالية يذكرها (اكبر، ٢٠٠٥ : ٢) وهي كالأتي:

أ. أسلوب الدراسة المقارنة للقوائم المالية (أفقياً وعمودياً) :الأسلوب الأفقي هو مقارنة بند أو مجموعة بنود بتاريخين متتاليين. أما الأسلوب العمودي يوضح النسبة التي يساهم بها كل بند من إجمالي الميزانية وقائمة الدخل مقارنة لسنتين.

ب . أسلوب استخدام النسب المالية: وهذا الأسلوب يوضح العلاقات الإرتباطية بين موارد المصرف واستخداماته ومجموعات الموارد بعضها البعض وأوجه النشاط كافة.

أن استخدام النسب والمؤشرات المالية في التحليل المالي يعد من الوسائل المهمة والأساسية في دراسة المركز المالي للمصرف ونتيجة نشاطه ومن أكثر الوسائل استخداماً لتقويم أداء المصرف في ضوء ما جاء من أرقام وبيانات في القوائم المالية . إذ يمكن من خلال تلك النسب الحصول على بعض الدلالات والمؤشرات التي تساعد في الحكم على كفاية إدارة المصرف وقدرته على تحقيق الأرباح .

٥. أنواع النسب المالية : وفيما يأتي أهم النسب المالية في تقويم الأداء المالي المصرفي وأكثرها شيوعاً واستخداماً في التحليل الكمي:-

أ. نسب الربحية : أن الربحية تؤشر النتيجة النهائية لجميع الجهود والأنشطة لاداء المصرف وهي المقياس الكلي للأداء المالي (لطفي ، ٢٠٠٧ :٩٨). ومن نسب الربحية نسبة صافي الربح على الموجودات التي تحتسب بقسمة صافي الربح بعد الضريبة على متوسط إجمالي الموجودات.

ب .نسب كفاية رأس المال : يقصد تتبع أهمية رأس المال من الوظائف التي يمكن أن يحققها، فهو يشكل قاعدة للنمو والتطور المستقبلي للمصرف، ويؤدي دوراً مهماً في عملية امتصاص وتغطية أي خسائر غير متوقعة يمكن أن تواجه المصارف (اللجنة العربية للرقابة المصرفية، ٢٠٠٦ :١-٤٣). ويقصد بكفاية رأس المال العلاقة التي تربط بين مصادر أموال المصرف والمخاطر المحيطة به (موجودات المصرف). وتعتبر كفاية رأس المال من أهم الأدوات التي تستخدم للتعرف على ملاءة المصرف وقدرته على تحمل الخسائر المحتملة أو الإعسار. إذ أنه كلما انخفض احتمال إعسار المصرف ارتفعت تبعا لذلك درجة ملاءته المالية ، وكلما ارتفع احتمال إعسار المصرف انخفضت ملاءته المالية. وبهدف تحسين درجة قياس الملاءة المالية للمصارف على مستوى العالم أقرت لجنة بازل الدولية عام ١٩٨٨ ما يعرف بمعايير بازل (١) التي وضعت معايير عملية وتطبيقية لقياس ملاءة كل مصرف وسلامته المصرفية معتمداً في ذلك على تحديد حجم رأس المال ومقارنته بحجم الموجودات الخطرة المرجحة بأوزان المخاطر داخل وخارج الميزانية بحيث لا يقل حجم رأس المال عن ٨% . وفي عام ١٩٩٩ طوَرت لجنة بازل معيار بازل (١) إلى ما يعرف بـ بازل (٢) ليتواكب مع المراحل الجديدة التي يشهدها العالم من ارتفاع ليس في درجات المخاطر المالية فحسب بل وحتى في المخاطر التشغيلية والائتمانية ومخاطر السوق والإدارة . إذ يقوم معيار بازل (٢) من خلال استخدام أساليب متقدمة لقياس كل من مخاطر الائتمان ومخاطر السوق ومخاطر التشغيل لتحديد مستويات رأس المال المطلوب للمصرف .

وبسبب الأزمة المالية التي عصفت باقتصاديات العالم وخصوصاً الولايات المتحدة الأمريكية عام ٢٠٠٨ أتفق القائمون على لجنة بازل للرقابة المصرفية على مجموعة القواعد الجديدة التي من شأنها العمل على زيادة رأس المال إلى الحد الذي يتحتم على المصارف الاحتفاظ به كاحتياطي لتمكين المصرف من مواجهة الخسائر المحتملة . وكان الموعد الزمني الذي يتم تحديده في الاول من كانون الثاني ٢٠١٣ للتطبيق التدريجي للقواعد وهي القواعد المصرفية بإسم (بازل ٣) بحيث يتم الالتزام الكامل بالتطبيق عام ٢٠١٩ (الشمري :٢٠١٢: ١٢) .

وتقاس نسب كفاية رأس المال باستخدام نسبة رأس المال الممتلك إلى إجمالي الودائع التي تحتسب بقسمة رأس المال الممتلك على متوسط إجمالي الودائع.

ج . نسب السيولة :

يُشير مفهوم السيولة إلى قدرة المصرف على تحويل جزء من أمواله شبه النقدية إلى نقد بأقرب وقت ممكن وأقل خسارة تسمح بمواجهة السحوبات ، وإلا فان التعرض لنقص السيولة سيؤدي إلى زعزعة ثقة المودعين بالمصرف(حداد وهذلول ، ٢٠٠٥ :١٤٨)، (Rose ,199 :1419). ومن أهم النسب الأساسية لقياس السيولة هي نسبة الرصيد النقدي التي تحتسب بقسمة (النقد في الصندوق + النقد في البنك المركزي + أرصدة لدى المصارف) على إجمالي الودائع.

د. نسبة التوظيف (الاستثمار) : تقيس هذه النسبة مدى قدرة المصرف على توظيف الأموال المتاحة والمتحصلة من الودائع لتلبية احتياجات العملاء من القروض والسلف، وتقاس بقسمة القروض والسلف على إجمالي الودائع، (Rose, 1999 :141)(Hemple & Simonson, 1999:63) :

المبحث الثالث: الجانب العملي

يتضمن هذا الجزء عرض وتحليل ومناقشة نتائج الدِّراسة الميدانيَّة في ضوء أهداف وفرضيّة البحث التي تمَّ تحديدها في الجزء الأوَّل. لقد تم جمع بيانات البحث من مصدرين : المصدر الأول يتضمن القوائم المالية للمصرف الصناعي العراقي للمدة من ٢٠٠٧ – ٢٠١١ . أما المصدر الثاني استمارة استبيان تم تصميمها وتوزيعها على عينة مختارة تتكون من عشرة شركات للقطاع الصناعي المختلط للتحقق من النتائج المستندة إلى البيانات التي تم جمعها من المصدر الأول.

تحليل ومناقشة النتائج المستخلصة من القوائم المالية للمصرف الصناعي العراقي

فيما يأتي عرض لأهم النتائج المتعلقة بتقويم أداء نشاط المصرف الصناعي العراقي / الفرع الرئيس وللسنوات ٢٠٠٧ ـ ٢٠١١ .

أ. أنشطة المصرف الصناعي العراقي: يمكن بيان أهم أنشطة المصرف عبر ابرز النسب المالية المختارة للمدة من ٢٠٠٧ لغاية ٢٠١١ و كالآتي:

١. يوضح جدول (١) القروض المصروفة من قبل المصرف الصناعي خلال السنوات ٢٠٠٧ ـ٢٠١١ حسب القطاع. إذ يلاحظ أن مجموع القروض المصروفة من قبل المصرف الصناعي كانت للقطاع الخاص حصراً خلال السنوات من ٢٠٠٧ ولغاية ٢٠١٠ كما مبين في الحقل (١) ، ولكن خلال سنة ٢٠١١ تم منح القطاع المختلط قروضا بمبلغ ٥,٥٠٠ مليون دينار فقط . من ذلك يتبين إهمال القطاع الصناعي المختلط من قائمة منح القروض والدعم المالي الكافي من قبل المصرف الصناعي وعدم الالتفات لما يعانيه هذا القطاع من تدهور مالي واقتصادي.

أ.نسب الربحية :يوضح الجدول (٢) نسبة صافي الربح إلى متوسط إجمالي الموجودات لدى المصرف ويقصد بمتوسط إجمالي الموجودات جميع الاستثمارات للمصرف قصيرة وطويلة الأجل. إذ بلغ صافي الربح للمصرف ١٢٦١ مليون دينار خلال سنة ٢٠٠٧ مقابل ١٥٦ مليون دينار متوسط إجمالي الموجودات، وتمثل نسبة ٠,٨٠% ، وهي نسبة قليلة جداً واستمرت هذه النسبة بالانخفاض لسنة ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩ و ٢٠١٠ إذ بلغت ٠,٧٤% ، ٠,١٤% ، ٠,٣٢%، على التوالي . ويدل انخفاض هذه النسبة خلال السنوات أعلاه إلى قلة كفاءة سياسة إدارة المصرف الاستثمارية والتشغيلية. وفي سنة ٢٠١١ هناك ارتفاع نسبي ملحوظ يبلغ ١,٦٧% ، وهي زيادة قليلة جداً نسبةً إلى الزيادة في صافي الربح للمصرف خلال الفترة أعلاه.

جدول (١) القروض المصروفة من قبل المصرف للسنوات ٢٠٠٧ـ ٢٠١١

حسب القطاع (مليون دينار)

السنة	القروض الممنوحة القطاع الخاص (١)	العدد	القروض الممنوحة القطاع المختلط (٢)	العدد	مجموع القروض الممنوحة للقطاعين (٣)	نسبة % ٣/١	نسبة % ٣/٢
٢٠٠٧	٩٧	٦	٠٠٠	٠٠٠	٩٧	%١٠٠	ـــــ
٢٠٠٨	٣٥١	٩	٠٠٠	٠٠٠	٣٥١	%١٠٠	ـــــ
٢٠٠٩	٤٣٩	٢٤	٠٠٠	٠٠٠	٤٣٩	%١٠٠	ـــــ
٢٠١٠	٤٢٥٤	٩٧	٠٠٠	٠٠٠	٤,٢٥٤	%١٠٠	ـــــ
٢٠١١	٩,٠١٥	٢٧٧	٥,٥٠٠	٢	١٤,٥١٥	%٦٢	%٣٨

إعداد الباحثان: علماً ان مبلغ القروض في عام ٢٠٠٦ بلغ ١٢٨ مليون دينار للقطاع الخاص فقط ، وكان **عدد القروض (٥) خمسة قروض.**

جدول (٢) نسبة صافي الربح / متوسط إجمالي الموجودات

للمصرف الصناعي العراقي للسنوات (٢٠٠٧ – ٢٠١١)، (مليون دينار).

ت	السنة	صافي الربح	متوسط إجمالي الموجودات	نسبة صافي الربح إلى متوسط إجمالي الموجودات %
١	٢٠٠٧	١,٢٦١	١٥٦٣٣٧	%٠,٨٠
٢	٢٠٠٨	١,٤٧٥	١٩٨٩٠٦	%٠,٧٤
٣	٢٠٠٩	٢٦٥	١٧٩٠٥٥	%٠,١٤
٤	٢٠١٠	٤٩١	١٤٩٠١٦	%٠,٣٢
٥	٢٠١١	٤,٩٧٨	٢٩٨٠٤٧	%١,٦٧

إعداد الباحثان: بالاعتماد على التقارير السنوية للمصرف الصناعي العراقي للسنوات تحت الدراسة.

***متوسط إجمالي الموجودات = أول المدة +آخر المدة**

٢

ب. نسبة كفاية رأس المال

يبين الجدول (٣) نسبة كفاية رأس المال الممتلك إلى متوسط إجمالي الودائع في المصرف الصناعي العراقي، إذ بلغت النسبة ٥٥,٧% خلال سنة ٢٠٠٧ .إلا أنه في سنة ٢٠٠٨ يلاحظ انخفاض هذه النسبة إلى ٤٥,٨١% و استمر هذا الانخفاض لغاية ٢٠١٠ ، لتصبح النسبة ٢٣,٢٩%. وتدل هذه النتيجة

جدول (٣) نسبة رأس المال الممتلك إلى متوسط إجمالي الودائع للمصرف الصناعي للسنوات ٢٠٠٧ – ٢٠١١ (مليون دينار)

السنة	رأس المال الممتلك	متوسط إجمالي الودائع	نسبة رأس المال الممتلك إلى متوسط إجمالي الودائع %
٢٠٠٧	٣٣,٦١٢	٦٠,٢٩٦	%٥٥,٧٥
٢٠٠٨	٣٤,٣٧١	٧٥,٠٢٣	%٤٥,٨١
٢٠٠٩	٣٣,٩٩١	٧٥,٨٢٩	%٤٤,٨٣
٢٠١٠	٣٤,٠٠٠	١٤٥,٩٧٤	%٢٣,٢٩
٢٠١١	٩٠,٤٠٦	١٥٥,١٣٤	%٥٨,٢٨

إعداد الباحثان: بالاعتماد على التقارير السنوية للمصرف الصناعي العراقي للسنوات تحت الدراسة .

***علماً ان رأس المال الممتلك لسنة ٢٠٠٦ كان (٣٣,١١٠) مليون دينار، و إجمالي الودائع (٤٠,٧٢٢) مليون دينار.**

على انخفاض حجم الودائع لدى المصرف الصناعي خلال الفترة ٢٠٠٩ ولغاية ٢٠١٢. ويعزى هذا الإنخفاض لعدة أسباب منها تغير سياسة المصرف الصناعي وتحوله من ممارسة نشاط الصيرفة الشاملة (التجارية) إلى نشاطه المتخصص لتمويل القطاع الصناعي حصراً . مما سبق يتبين عدم اعتماد المصرف الصناعي على الودائع كمصدر من مصادر تمويله بسبب محدوديتها.

ج. نسب السيولة : يوضح الجدول (٤) نسبة إجمالي النقد لدى المصرف الصناعي إلى متوسط إجمالي الموجودات خلال فترة الدراسة من٢٠٠٧ ـ ٢٠١١ . إذ بلغت نسبة النقد ٥,٠٦% في سنة ٢٠٠٧ وأخذت النسبة المذكورة بالارتفاع خلال السنوات ٢٠٠٨ – ٢٠١٠ نتيجة زيادة النقد لدى المصرف بنسبة أكبر من نسب الزيادة في متوسط إجمالي الموجودات. أإلا أن النسبة عادت إلى الانخفاض لتصل إلى ٤٩,٩٠% في سنة ٢٠١١ نتيجة انخفاض نسبة الزيادة في إجمالي النقد بالمقارنة مع نسبة الزيادة في متوسط إجمالي الموجودات لدى المصرف في السنة المذكورة.

د.نسب التوظيف: يوضح الجدول (٥) نسبة القروض والسلف إلى متوسط إجمالي الودائع في المصرف الصناعي خلال سنة ٢٠٠٧، إذ بلغت مبالغ القروض والسلف ٩٠ مليون دينار، بينما كان إجمالي الودائع ٥١ مليون دينار، أي بنسبة توظيف مقدارها ١٧٦,٤٦%. ويتضح من هذه النتيجة أن قدرة المصرف على توظيف أمواله المتاحة والمتحصلة من الودائع عالية خلال هذه السنة. إلا أن النسبة ذاتها انخفضت في السنة ٢٠٠٩ إذ بلغت ٥,٩٣% بسبب الانخفاض في حجم القروض والسلف على الرغم من الزيادة الواضحة في إجمالي الودائع. ومع ذلك شهدت هذه النسبة تحسنا طفيفا في السنة ٢٠١١ لتصل إلى ٣٤,١٩% بسبب الزيادة في القروض والسلف بنسبة أكبر من الزيادة في إجمالي الودائع.

جدول (٤) نسبة إجمالي النقد لدى المصرف /متوسط إجمالي الموجودات

للسنوات ٢٠٠٧- ٢٠١١ (مليون دينار)

السنة	إجمالي النقد لدى المصرف	متوسط إجمالي الموجودات	نسبة إجمالي النقد لدى المصرف /متوسط إجمالي الموجودات%
٢٠٠٧	٧,٩٠٩	١٥٦٣٣٧	%٥,٠٦
٢٠٠٨	١٦,٦٨٨	١٩٨٩٠٦	%٨,٣٨
٢٠٠٩	٢٨,٣٥٧	١٧٩٠٥٥	%١٥,٣٨
٢٠١٠	٩١,٨٣٦	١٤٩٠١٦	%٦١,٦٣
٢٠١١	١٤٨,٧٠٩	٢٩٨٠٧	%٤٩,٩٠

إعداد الباحثان: بالاعتماد على التقارير السنوية للمصرف الصناعي العراقي للسنوات عينة البحث.

كان متوسط إجمالي الموجودات (١٠٥) مليون دينار لسنة ٢٠٠٦.

وتشير هذه النتيجة بوضوح إلى السياسة المتحفظة التي انتهجها المصرف في منح القروض خلال الفترة ٢٠٠٩-٢٠١١ على الرغم من الزيادة في إجمالي الودائع خلال الفترة ذاتها. ولاشك أن هذه السياسة المتحفظة للمصرف تعزى إلى انخفاض رأسماله.

ومن الجدير بالإشارة إلى ان التذبذبات النسبية التي اتضحت عبر استعراض أهم نتائج نسب التحليل المالي للمصرف الصناعي خلال مدة الدراسة ٢٠٠٧ ـ٢٠١١ حدثت نتيجة تذبذب الأوضاع السياسية والاقتصادية في البلاد مما أثر وبشكل سلبي على نشاط المصرف الصناعي العراقي وبالتالي انعكس على قدرته التمويلية للقطاع الصناعي. ونلاحظ في سنة ٢٠١١ يوجد تطور نسبي لفعاليات وأنشطة المصرف يعود ذلك إلى الاستقرار النسبي للوضع الاقتصادي للبلاد وأيضا إلى الزيادة في رأسمال المصرف الصناعي، وان كانت لا تفي بمتطلبات تطوير

القطاع الصناعي المتدهور الذي بحاجة إلى مبالغ ضخمة لسد احتياجاته والنهوض بواقعه المتردي .

جدول(٥) نسبة القروض والسلف / متوسط إجمالي الودائع للسنوات ٢٠٠٧- ٢٠١١ (مليون دينار)

السنة	القروض والسلف	إجمالي الودائع	نسبة القروض والسلف / إجمالي الودائع%
٢٠٠٧	٩٠	٥١	%١٧٦,٤٦
٢٠٠٨	٧٠	٦٧	%١٠٤,٤٨
٢٠٠٩	٤٥	٧٥٨	%٥,٩٣
٢٠١٠	٣٦	١٤٦	%٢٤,٦٥
٢٠١١	٥٣	١٥٥	%٣٤,١٩

إعداد الباحثان: بالاعتماد على التقارير السنوية للمصرف الصناعي العراقي للسنوات عينة البحث ، انظر الملحق (١٠) .*بلغت القروض والسلف (٥٩٢٩٨) مليون دينار لسنة ٢٠٠٦ .

نخلص مما تقدم أن النتائج سالفة الذكر تشير بجلاء إلى الدور المحدود للمصرف الصناعي العراقي في تقديم القروض إلى شركات القطاع الصناعي المختلط من أجل تطويره وهذا ما يؤيد فرضية البحث الرئيسة التي تنص بأنه "يعد دور المصرف الصناعي محدودا في تقديم التمويل الاستثماري المطلوب إلى شركات القطاع الصناعي المختلط في العراق".

النتائج الميدانية لشركات القطاع الصناعي المختلط المستخلصة من الاستبيان

بعد استعراض أهم النتائج المستخلصة من القوائم المالية للمصرف الصناعي العراقي للسنوات ٢٠٠٧-٢٠١١ ارتأى الباحثان التحقق من النتائج التي تم التوصل إليها فيما تقدم عن طريق استمارة استبيان صممت وتوزعت على عينة من شركات القطاع الصناعي المختلط باعتبارها الجهات المنتفعة من قروض المصرف المذكور. لقد تم اختيار شركات القطاع الصناعي المختلط الممثلة لمجتمع البحث لتنفيذ الجانب الميداني للبحث لعدد من المبررات من أهمها الدور الكبير الذي تضطلع به شركات هذا القطاع في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلد، وتنوع مصادر التمويل المتاحة التي تعد من الأساسيات لعملية الاستثمار الرأسمالي نتيجة تمتع هذا القطاع بثقة ائتمانية قد لا تتوفر للقطاع الصناعي الخاص. وتمَّ اختيار عينة مقدارها (١٠) شركات صناعية من مجتمع الدِّراسة البالغ عدد شركاته (٢٧) شركة، بنسبة (٣٧%)، كعينة لدراسة أراء مديري الحسابات والمديرين الماليين والخبراء في الشركات عينة الدراسة. وقد تم جمع البيانات بوساطة استمارة استبيان تتكون من ثلاثة محاور تناولت أهداف المصرف الصناعي العراقي، والأنشطة التمويلية، والإدارية التي ينتهجها. وتضمن كل محور من المحاور

الثلاثة تضمن عدد من الفقرات الممثلة لكل محور للوقوف على أراء عينة الدراسة بشأن دور المصرف الصناعي العراقي في تقديم القروض لتمويل أنشطة شركات القطاع الصناعي المختلط من أجل تنميتها وتطويرها. وقد تم توزيع (٥٠) استمارة استبيان استرجعت منها (٤٥) استمارة مستوفية لشرط التحليل والدراسة. وقد كانت نسبة الاستجابة (٩٠%).

وتم استخدام مقياس ليكرت الخماسي (Likert Scale)، وهو مقياس فئوي مكون من خمس درجات (٥-١) لتحديد درجة موافقة أفراد عينة الدراسة على كل فقرة من فقرات أداة الدراسة، وتحويلها إلى بيانات كمية يمكن قياسها إحصائياً، عن طريق إعطاؤها أوزان نسبية، لا أتفق تماما (١)، لا أتفق (٢)، أتفق بدرجة متوسطة (٣)، أتفق (٤)، أتفق تماما (٥). أمَّا الانحراف المعياري فيعتبر مقبولاً عند النقطة (٥٠%) من المتوسط الحسابي (الانحراف المعياري/المتوسط الحسابي)، فإذا تجاوز (٥٠%) من المتوسط الحسابي يعني وجود تشتُّت في الإجابات، أما إذا كان أقل من (٥٠%) من المتوسط الحسابي يعني تقارب إجابات عينة الدراسة وعدم وجود تشتُّت في الإجابات.

كما استخدمت في البحث الحزمة الإحصائية Statistical Package For Social Science, SPSS لتحليل البيانات التي تم جمعها بوساطة الاستبيان. أما أهم الأساليب الإحصائية المستخدمة في التحليل فقد كانت النسب المئوية للإجابات (التكرارات)، والمتوسط الحسابي والانحراف المعياري ومعاملات الارتباط لتحديد قوة العلاقة بين أزواج المتغيرات، لأن هذه الأساليب باعتقادنا أكثر ملائمة لهذا النوع من البيانات.

الاختبارات الخاصة بأداة القياس:

لقد أخضعت استمارة الاستبيان المصممة من قبل الباحثين إلى عدة اختبارات من أهمها ما يأتي:

١- صدق الأداة:

تهدف هذه العملية إلى التأكُّد من أنَّ الأداة التي تمَّ استخدامها في هذا البحث تقيس فعلياً ما ينبغي قياسه، ومن اختبارات الصدق التي تمَّ استخدامها في هذه الدِّراسة:

أ- الصدق الظاهري (Face Validity): وهي عملية التأكُّد من أنَّ العبارات التي تحتويها أداة البحث يمكن أن تؤدي إلى جمع البيانات بدقة. ولتحقيق ذلك تم عرض أداة البحث على مجموعة من المتخصصين الأكاديميين والمهنيين، وذلك للتعرُّف على درجة وضوح العبارات

المستخدمة، وسهولتها، وشمولها لموضوع الدِّراسة. وقد تم تعديل الفقرات التي كانت تحتوي على عبارات غير واضحة.

ب- صدق المحتوى (Content Validity): يقصد بهذا الصدق مدى تعبير فقرات كل بعد من أبعاد أداة البحث عن البعد الذي تنتمي إليه، وقد انصب الاهتمام على التأكُّد من أنَّ كل بعد من الأبعاد تحت الدِّراسة ممثل بشكل دقيق بمجموعة من الفقرات التي تخصه، وأنَّ هذه الفقرات تقيس بالفعل هذا البعد، وقد تمَّ قياس صدق محتوى الاستبيان من خلال قياس العلاقة بين كل فقرة، وبين البعد الذي تنتمي إليه باستخدام معامل بيرسون للارتباط (Pearson Coefficient of Correlation). وتم اعتماد علاقات الارتباط التي تزيد عن (٣٠%)، وكانت دلالتها الإحصائيَّة مهمة عند مستوى ($0.05\geq\alpha$) . وقد تبين من قيم معاملات الارتباط ومستويات الدلالة وجود علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($0.05\geq\alpha$) بين فقرات كل مجال من مجال الدراسة مما يشير إلى صدق محتوى الفقرات ضمن المجال الخاص بها.

٢- ثبات الأداة (Reliability):

يقصد بثبات الأداة إمكانيَّة الحصول على نفس البيانات عند إعادة البحث باستخدام أداة البحث نفسها على الأفراد أنفسهم في ظل ظروف واحدة. وقد تم قياس ثبات الأداة وذلك باستخدام مقياس الاتساق الداخلي كرونباخ ألفا (Cronbach Alpha) لإجابات عينة الدِّراسة التي تم الحصول عليها، وتُعد القيمة المقبولة إحصائياً لهذا المقياس (٦٠%) فأكثر ، وبتحليل البيانات تبين أنَّ نتيجة ثبات الفقرات عالٍ جداً، وهذا يدلُّ على ثبات عالٍ للاستبيان الذي تمثل أداة البحث، (البياني، ٢٠٠٥: ٤٩-٥٠).

عرض وتحليل ومناقشة النتائج:

فيما يأتي عرض وتحليل ومناقشة النتائج المستخلصة من البيانات التي أظهرتها استمارات الاستبيان عبر تحليل أراء وإجابات عينة المجيبين في شركات القطاع المختلط عينة البحث.

١- محور أهداف المصرف الصناعي العراقي

يوضح الجدول (٦) أراء المجيبين على استمارات الاستبيان بشأن أهداف المصرف الصناعي العراقي وهي كالآتي :

١- اتجهت إجابات العينة للفقرة (١) نحو عدم الاتفاق الجزئي على ما جاء فيها. وهذا ما أكدهُ الوسط الحسابي الذي بلغت قيمته (٢,٠٩) وبانحراف معياري مقداره (٠,٩٨٨) يمثل نسبة

تشتت مقبولة. وهذا يعني أن اغلب المجيبين يرون بأن المصرف الصناعي لا يساهم إلى حد ما بإنشاء مشاريع صناعية بشكل شركات مساهمة بصورة منفردة أو بالاشتراك مع مصارف أخرى بعد التثبت من جدواها الاقتصادية والفنية .

٢- اتجهت إجابات العينة للفقرة (٢) نحو الاتفاق بدرجة متوسطة على ما جاء فيها. وهذا ما أكدهُ الوسط الحسابي الذي بلغت قيمته (٢,٩) وبانحراف معياري مقداره (٠,٩٥٢)، يمثل نسبة تشتت مقبولة. وهذا يعني أن اغلب المجيبين يرون بأن المصرف يقوم إلى حد ما بإجراءات التأسيس والاكتتاب للشركات الصناعية المختلطة طبقاً لقانون الشركات .

٣- اتجهت إجابات العينة للفقرة(٣) نحو الاتفاق بدرجة متوسطة على ما جاء فيها. وهذا ما أكدهُ الوسط الحسابي الذي بلغت قيمته(٣) وبانحراف معياري مقداره (١,١٧٥) يمثل نسبة تشتت مقبولة. وهذا يعني أن اغلب المجيبين يرون بأن في حالة نجاح المشروع الجديد في أداء نشاطه يحصل المصرف الصناعي على(عوائد)نتيجة مساهمته بها ولكن ليس إلى درجة كبيرة .

٤- اتجهت إجابات العينة للفقرة (٤) نحو الاتفاق بدرجة متوسطة على ما جاء فيها. وهذا ما أكدهُ الوسط الحسابي الذي بلغت قيمته (٣) وبانحراف معياري مقداره (١,٠٤٠) يمثل نسبة تشتت مقبولة. وهذا يعني أن اغلب المجيبين يرون بأن المصرف الصناعي يقوم بفتح حساب لديه للشركة الصناعية الجديدة لتعاملاتها المالية ولكن ليس إلى درجة كبيرة.

٥- اتجهت إجابات العينة للفقرة (٥) نحو عدم الاتفاق التام على ما جاء فيها. وهذا ما أكدهُ الوسط الحسابي الذي بلغت قيمته (١) وبانحراف معياري مقداره (٠,٨٦٥) يمثل نسبة تشتت كبيرة. وهذا يعني أن اغلب المجيبين يرون بأن المصرف الصناعي لا يقوم ببيع أسهم المشاريع الصناعية الجديدة التي اكتتب بها إذا زادت قيمة تلك الأسهم في سوق المال.

٦- اتجهت إجابات العينة للفقرة (٦) نحو الاتفاق بدرجة متوسطة على ما جاء فيها. وهذا ما أكدهُ الوسط الحسابي الذي بلغت قيمته (٣) وبانحراف معياري مقداره (١,١١٧) يمثل نسبة تشتت مقبولة. وهذا يعني أن اغلب المجيبين يرون بأن المصرف يقدم إلى حد ما الدعم المالي للشركات الجديدة عند الحاجة .

٧- اتجهت إجابات العينة للفقرة (٧) نحو عدم الاتفاق الجزئي على ما جاء فيها. وهذا ما أكدهُ الوسط الحسابي الذي بلغت قيمته(٢,٥) وبانحراف معياري(١,٢٩٠)يمثل نسبة تشتت متوسطة. وهذا يعني أن اغلب المجيبين يرون بأن المصرف لا يقوم إلى حد ما بشراء الأسهم

المصدرة والمطروحة في السوق من قبل الشركة لكي تتاح له الأغلبية والسيطرة على إدارة الشركة .

٨- اتجهت إجابات العينة للفقرة (٨) نحو الاتفاق على ما جاء فيها. وهذا ما أكدهُ الوسط الحسابي الذي بلغت قيمته (٣,٦) وبانحراف معياري (٠,٩٣٣) يمثل نسبة تشتت صغيرة. وهذا يعني أن اغلب المجيبين يرون بأنه عند امتلاك المصرف الصناعي نسبة أكثر من٥٠% من أسهم الشركة القائمة، يقوم المصرف بزيادة رأسمال الشركة عن طريق إصدار أسهم جديدة .

٩- اتجهت إجابات العينة للفقرة (٩) نحو عدم الاتفاق التام على ما جاء فيها. وهذا ما أكدهُ الوسط الحسابي الذي بلغت قيمته (١,٠٢) وبانحراف معياري (١,٠٧٨) يمثل نسبة تشتت كبيرة. وهذا يعني أن اغلب المجيبين يرون بأن المصرف الصناعي لا يقوم بعملية تسويق القروض المصرفية.

جدول (٦) أراء المجيبين بشأن أهداف المصرف الصناعي العراقي

ت	أهداف المصرف الصناعي العراقي	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
١	يساهم المصرف الصناعي بإنشاء مشاريع صناعية بشكل شركات مساهمة بصورة منفردة أو بالاشتراك مع مصارف أخرى، بعد التثبت من جدواها الاقتصادية والفنية .	2.09	0,988
٢	يقوم المصرف بإجراءات التأسيس والاكتتاب للشركات الصناعية المختلطة طبقاً لقانون الشركات .	2.9	0,952
٣	في حالة نجاح المشروع الجديد في أداء نشاطه يحصل المصرف على (عوائد) نتيجة مساهمته به .	3	1,175
٤	المصرف الصناعي يقوم بفتح حساب لديه للشركة الصناعية الجديدة لتعاملاتها المالية .	3	1,04
٥	المصرف الصناعي يقوم ببيع أسهم المشاريع الصناعية الجديدة التي اكتتب بها إذا زادت قيمة تلك الأسهم في سوق المال .	1	0,865
٦	يقدم المصرف الدعم المالي للشركات الجديدة عند الحاجة .	3	1,1178
٧	يقوم المصرف بشراء الأسهم المصدرة والمطروحة في السوق من قبل شركتكم لكي تتاح له الأغلبية والسيطرة على إدارة الشركة .	2,5	1,290
٨	عند امتلاك المصرف نسبة أكثر من٥٠% من أسهم الشركة القائمة ، يقوم المصرف بزيادة رأسمال الشركة عن طريق اصدار أسهم جديدة	3.6	0.933
٩	المصرف الصناعي يقوم بعملية تسويق القروض المصرفية .	1.02	1.078
	المتوسط العام	2.12	1.05

بناء على ما تقدم يلاحظ من النتائج المتعلقة بمحور أهداف المصرف الصناعي المبينة في الجدول (٦) الدور الضعيف للمصرف الصناعي العراقي في تحقيق أهدافه في تطوير شركات القطاع الصناعي المختلط، إذ بلغت قيمة المتوسط الحسابي العام للمحور المذكور (٢,١٢) مما

يعني بأن إجابات أفراد عينة البحث لهذه المحاور اتجهت نحو عدم الاتفاق الجزئي بشأن تحقيق المصرف لأهدافه وبانحراف معياري مقداره (١,٠٥) وبنسبة تشتت متوسطة بلغت (٠,٤٩).

٢. محور التمويل من قبل المصرف الصناعي العراقي

يوضح الجدول (٧) أراء المجيبين في شركات القطاع الصناعي المختلط بشأن المحور التمويلي وهي كالآتي:

١- اتجهت إجابات العينة للفقرة (١) نحو الاتفاق بدرجة متوسطة على ما جاء فيها. وهذا ما أكدهُ الوسط الحسابي الذي بلغت قيمته (٣,٢) وبانحراف معياري مقداره (٠,٩٨٢) يمثل نسبة تشتت مقبولة. وهذا يعني أن اغلب المجيبين يرون بأن المصرف الصناعي يقوم بمنح قروض لشراء الموجودات الثابتة الخاصة بالشركة.

٢- اتجهت إجابات العينة للفقرة (٢) نحو الاتفاق بدرجة متوسطة على ما جاء فيها. وهذا ما أكدهُ الوسط الحسابي الذي بلغت قيمته (٣,٠٩) وبانحراف معياري مقداره (١,١٥٩)، يمثل نسبة تشتت مقبولة. وهذا يعني أن اغلب المجيبين يرون بأن المصرف الصناعي يقدم الى حد ما القروض الكافية للشركة لشراء المواد الخام الداخلة بعملية الإنتاج .

٣- اتجهت إجابات العينة للفقرة (٣) نحو الاتفاق بدرجة متوسطة على ما جاء فيها. وهذا ما أكدهُ الوسط الحسابي الذي بلغت قيمته (٣,٠٨) وبانحراف معياري مقداره (٠,٨٢١)، يمثل نسبة تشتت قليلة. وهذا يعني أن اغلب المجيبين يرون بأن المصرف الصناعي يقدم التسهيلات المصرفية لتمويل عناصر رأس المال التشغيلي الأخرى للشركة.

٤- اتجهت إجابات العينة للفقرة (٤) نحو الاتفاق بدرجة متوسطة على ما جاء فيها. وهذا ما أكدهُ الوسط الحسابي الذي بلغت قيمته (٣) وبانحراف معياري مقداره (٠,٧٩٧)، يمثل نسبة تشتت قليلة. وهذا يعني أن اغلب المجيبين يرون بأن المصرف الصناعي يقدم إلى حد ما القروض والتسهيلات المصرفية بآجال مختلفة للشركة .

٥- اتجهت إجابات العينة للفقرة (٥) نحو الاتفاق بدرجة متوسطة على ما جاء فيها. وهذا ما أكدهُ الوسط الحسابي الذي بلغت قيمته (٣,٤) وبانحراف معياري مقداره (٠,٦٢٢)، يمثل نسبة تشتت قليلة. وهذا يعني أن اغلب المجيبين يرون بأن المصرف يسعى إلى حد ما لإيجاد آلية معينة لإطفاء أو جدولة الديون التابعة للشركة بغية تشجيع الإنتاج .

٦- اتجهت إجابات العينة للفقرة (٣) نحو الاتفاق على ما جاء فيها. وهذا ما أكدهُ الوسط الحسابي الذي بلغت قيمته (٣,٦) وبانحراف معياري مقداره (٠,٨٠٠)، يمثل نسبة تشتت قليلة. وهذا يعني أن اغلب المجيبين يرون بأن المصرف الصناعي يساعد الشركة على زيادة كفاءة إدارة أموالها عن طريق منحه القروض طويلة الأجل.

٧- اتجهت إجابات العينة للفقرة (٧) نحو الاتفاق بدرجة متوسطة على ما جاء فيها. وهذا ما أكدهُ الوسط الحسابي الذي بلغت قيمته (٣,٤) وبانحراف معياري مقداره (٠,٧٢٥)، يمثل نسبة تشتت قليلة. وهذا يعني أن اغلب المجيبين يرون بأن الشركة تلجأ إلى حد ما للاقتراض من المصرف الصناعي لآجال طويلة كي لا تواجه مشكلة الاستحقاق المتكرر في القروض قصيرة الآجل .

٨- اتجهت إجابات العينة للفقرة (٨) نحو الاتفاق بدرجة متوسطة على ما جاء فيها. وهذا ما أكدهُ الوسط الحسابي الذي بلغت قيمته (٣,٢) وبانحراف معياري مقداره (٠,٦٤٢)، يمثل نسبة تشتت قليلة. وهذا يعني أن اغلب المجيبين يرون بأن المصرف الصناعي يسعى إلى حد ما لتخفيض نسبة الفائدة على القروض الممنوحة للشركة.

٩- اتجهت إجابات العينة للفقرة (٩) نحو الاتفاق، ولكن دون الدرجة المتوسطة بقليل، على ما جاء فيها. وهذا ما أكدهُ الوسط الحسابي الذي بلغت قيمته (٢,٧) وبانحراف معياري مقداره (٠,٨٣١)، يمثل نسبة تشتت قليلة. وهذا يعني أن اغلب المجيبين يرون بأن المصرف الصناعي يطلب إلى حد ما من الشركات المقترضة ضمانات كبيرة جدا تثقل كاهلها.

١٠- اتجهت إجابات العينة للفقرة (١٠) نحو الاتفاق، ولكن دون الدرجة المتوسطة بقليل، على ما جاء فيها. وهذا ما أكدهُ الوسط الحسابي الذي بلغت قيمته (٢,٧) وبانحراف معياري مقداره (٠,٩٢٩)، يمثل نسبة تشتت قليلة. وهذا يعني أن اغلب المجيبين يرون بأن المصرف الصناعي يقوم إلى حد ما بفعاليات الصيرفة التجارية وفق خطط التنمية.

١١-اتجهت إجابات العينة للفقرة (١١) نحو الاتفاق، ولكن دون الدرجة المتوسطة بقليل، على ما جاء فيها. وهذا ما أكدهُ الوسط الحسابي الذي بلغت قيمته (٢,٦) وبانحراف معياري مقداره (٠,٧٨٠)، يمثل نسبة تشتت قليلة. وهذا يعني أن اغلب المجيبين يرون بأن المصرف يسعى

إلى حد ما لتنمية النشاط الاستثماري طويل الآجل، عبر تعزيز رصيده الاستثماري في الشركات المساهمة في القطاعين الخاص والمختلط.

جدول (٧) أراء المجيبين في شركات القطاع الصناعي المختلط المحور التمويلي

ت	فقرات محور التمويل من قبل المصرف الصناعي العراقي	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
١	يقوم المصرف بمنح قروض لشراء الموجودات الثابتة الخاصة بالشركة .	2.1	0.982
٢	يقدم المصرف الصناعي القروض الكافية للشركة لشراء المواد الخام الداخلة بعملية الإنتاج .	3.9	1.159
٣	يقدم المصرف التسهيلات المصرفية لتمويل عناصر رأس المال التشغيلي الأخرى للشركة .	3.08	0.821
٤	يقدم المصرف الصناعي القروض والتسهيلات المصرفية بآجال مختلفة للشركة .	3	0.797
٥	يسعى المصرف لإيجاد آلية معينة لإطفاء أو جدولة الديون التابعة للشركة بغية تشجيع الإنتاج .	3.4	0.622
٦	يساعد المصرف عن طريق منحه القروض طويلة الآجل للشركة على زيادة كفاءة إدارة أموالها .	3.6	0.800
٧	تعمد شركتكم للاقتراض من المصرف الصناعي لآجال طويلة كي لا تواجه مشكلة الاستحقاق المتكرر كما في القروض قصيرة الأجل .	3.4	0.725
٨	يسعى المصرف الصناعي لتخفيض نسبة الفائدة على القروض الممنوحة للشركة .	3.2	0.642
٩	يطلب المصرف الصناعي من الشركات المقترضة ضمانات كبيرة جدا تثقل كاهلها	2.7	0.831
١٠	يقوم المصرف بفعاليات الصيرفة التجارية وفق خطط التنمية .	2.7	0.929
١١	يسعى المصرف لتنمية النشاط الاستثماري طويل الآجل ، عبر تعزيز رصيده الاستثماري في الشركات المساهمة القطاع (الخاص والمختلط) .	2.6	0.780
	المتوسط العام	3.06	1.72

بناء على ما تقدم يلاحظ من النتائج المتعلقة بالمحور التمويلي للمصرف الصناعي العراقي المبينة في الجدول (٧) الدور المحدود للمصرف الصناعي العراقي فيما يتعلق بالجانب التمويلي في تطوير شركات القطاع الصناعي المختلط. إذ بلغت قيمة المتوسط الحسابي العام للمحور المذكور (٣,٠٦) مما يعني بأن إجابات أفراد عينة البحث لهذه المحاور اتجهت نحو الاتفاق بدرجة متوسطة بشأن فقرا ته وبانحراف معياري مقداره (١,٧٢) وبنسبة تشتت متوسطة بلغت (٠,٤٧).

٣- المحور الإداري:

يوضح الجدول (٨) أراء المجيبين في شركات القطاع الصناعي المختلط بشأن المحور الإداري وهي كالآتي :

١- اتجهت إجابات العينة للفقرة (١) نحو عدم الاتفاق الجزئي على ما جاء فيها. وهذا ما أكدهُ الوسط الحسابي الذي بلغت قيمته (١,٧٥) وبانحراف معياري مقداره (٠,٦٨٦) يمثل نسبة

تشتت مقبولة، وهذا يعني أن اغلب المجيبين يرون بأن المصرف الصناعي لا يقوم إلى حد ما بمتابعة وتسويق المشروعات الخاصة بالشركة والممولة من قبله للوقوف على أي انحرافات في الكلفة الاستثمارية.

٢- اتجهت إجابات العينة للفقرة (٢) نحو عدم الاتفاق الجزئي على ما جاء فيها. وهذا ما أكدهُ الوسط الحسابي الذي بلغت قيمته (٢,١٥) وبانحراف معياري مقداره (٠,٦٠٨) يمثل نسبة تشتت مقبولة. وهذا يعني أن اغلب المجيبين يرون بأن إدارة المصرف الصناعي لا تسعى إلى حد ما لتحديد برامج زمنية لتنفيذ المشروعات الخاصة بالشركة.

٣- اتجهت إجابات العينة للفقرة (٣) نحو عدم الاتفاق الجزئي على ما جاء فيها. وهذا ما أكدهُ الوسط الحسابي الذي بلغت قيمته (٢,٠٢) وبانحراف معياري مقداره (٠,٦٢٨) يمثل نسبة تشتت قليلة. وهذا يعني أن اغلب المجيبين يرون بأن إدارة المصرف الصناعي لا تسعى إلى حد ما لمعالجة الاختناقات المالية أو الفنية أثناء التشغيل وبما يتناسب وظروف كل مشروع على حدة .

٤- اتجهت إجابات العينة للفقرة (٤) نحو الاتفاق الجزئي، ولكن دون الدرجة المتوسطة على ما جاء فيها. وهذا ما أكدهُ الوسط الحسابي الذي بلغت قيمته (٢,٥) وبانحراف معياري (١,٠٢١) يمثل نسبة تشتت مقبولة. وهذا يعني أن اغلب المجيبين يرون بأن إدارة المصرف الصناعي تسعى إلى حد ما إلى تقديم خدمات مصرفية متنوعة لمستثمري الشركة في الوقت المناسب وبسرعة وكفاءة .

٥- اتجهت إجابات العينة للفقرة (٥) نحو عدم الاتفاق التام على ما جاء فيها. وهذا ما أكدهُ الوسط الحسابي الذي بلغت قيمته (١) وبانحراف معياري (١,٠٧٧) تمثل نسبة تشتت كبيرة. وهذا يعني أن اغلب المجيبين يرون بأن إدارة المصرف لا تسعى بصورة كلية لإستخدام نظم مصرفية غير تقليدية مثل (نظام المرابحة والإستصناع والتأجير،،) .

جدول (٨) أراء المجيبين في شركات القطاع الصناعي المختلط بشأن المحور الإداري

ت	فقرات المحور الإداري من قبل المصرف الصناعي العراقي	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
١	المصرف الصناعي يقوم بمتابعة وتسويق المشروعات الخاصة بشركتكم والممولة من قبله للوقوف على أي انحرافات في التكلفة الاستثمارية .	2.80	0.686
٢	إدارة المصرف الصناعي تسعى لتحديد برامج زمنية لتنفيذ المشروعات الخاصة بالشركة .	2.15	0.608
٣	إدارة المصرف الصناعي تسعى لمعالجة الاختناقات المالية أو الفنية أثناء التشغيل	2.02	0.628

	وبما يتناسب وظروف كل مشروع على حدة .		
٤	إدارة المصرف الصناعي تسعى إلى تقديم خدمات مصرفية متنوعة لمستثمري شركتكم في الوقت المناسب وبسرعة وكفاءة .	2.5	1.021
٥	تسعى إدارة المصرف لاستخدام نظم مصرفية غير تقليدية مثل (نظام المرابحة والإستصناع والتأجير..)	1	1.077
٦	يطلب المصرف الصناعي من الشركات المقترضة ضمانات كبيرة جدا تثقل كاهلها	2.9	0.821
	المتوسط العام	2.23	0.007

٦- اتجهت إجابات العينة للفقرة (٦) نحو الاتفاق دون الدرجة المتوسطة بقليل على ما جاء فيها. وهذا ما أكدهُ الوسط الحسابي الذي بلغت قيمته (٢,٩) وبانحراف معياري مقداره (٠,٨٢١) يمثل نسبة تشتت قليلة. وهذا يعني أن اغلب المجيبين يرون بأن المصرف الصناعي يطلب إلى حد ما من الشركات المقترضة ضمانات كبيرة جدا تثقل كاهلها .

يلاحظ من النتائج المتعلقة بالمحور الإداري للمصرف الصناعي العراقي المبينة في الجدول (٨) الدور الضعيف للمصرف الصناعي العراقي فيما يتعلق بالجانب الإداري في تطوير شركات القطاع الصناعي المختلط. إذ بلغت قيمة المتوسط الحسابي العام للمحور المذكور (٢,٢٣) مما يعني بأن إجابات أفراد عينة البحث لهذه المحاور اتجهت نحو عدم الاتفاق الجزئي على فقرا ته وبانحراف معياري مقداره (٠,٠٠٧) وبنسبة تشتت بلغت (٠,٠٠٣).

بناء على ما تقدم تشير النتائج المتعلقة بمحاور الأهداف والجانب التمويلي والإداري للمصرف الصناعي إجمالا إلى الدور المحدود للمصرف الصناعي العراقي في تطوير شركات القطاع الصناعي المختلط. وهذا ما يؤيد فرضية البحث التي تفيد بأن دور المصرف الصناعي يعد محدودا في تقديم التمويل الاستثماري المطلوب إلى شركات القطاع الصناعي المختلط في العراق".

المبحث الرابع: الاستنتاجات والتوصيات

الاستنتاجات:-

أن الهدف الرئيس للبحث هو دراسة وتحليل دور المصرف الصناعي العراقي في تقديم التمويل الاستثماري المطلوب إلى شركات القطاع الصناعي المختلط في العراق من أجل تطويرها. وقد أسفرت النتائج الميدانية عن عدد من الاستنتاجات والتوصيات وهي كالآتي:

١. ضعف التمويل الحكومي للمصرف الصناعي مما أثر سلباً على نشاطاته ومنها دعم القطاع الصناعي في العراق ، ومما أكد ذلك الزيادة التي حصلت في رأسماله التي تبلغ ٧٥٠٠٠

مليون دينار لسنة ٢٠١١ ، إذ انعكست على التوسع في نشاطه وتحقيق أرباح عالية إذ كانت نسبة النمو فيها ٩١٤%.

٢. أن دور المصرف الصناعي العراقي في الشركات الصناعية المساهمة محدود. إذ بلغ إجمالي مساهمة المصرف الصناعي في الشركات المساهمة المستثمر بها ١٤٩٠٠ مليون دينار، ويعتبر هذا المبلغ ضئيلاً جداً بالنسبة إلى مصرف متخصص تتولى تمويله الدولة.

٣. استناداً لدراسة التقارير المالية الصادرة عن المصرف الصناعي العراقي ، نجد انه لم يتم تمويل شركات القطاع الصناعي المختلط بأية قروض (قصيرة أو متوسطة أو طويلة الآجل) من سنة ٢٠٠٧ ـ ٢٠١٠، فضلا عن أن تمويل القطاع الخاص خلال هذه السنوات لم يصل إلى المستوى المقبول، إذ بلغ إجمالي القروض الممنوحة للقطاع الخاص ١٤١٥٦مليون دينار خلال فترة الدراسة ٢٠٠٧ ــ ٢٠١١ . وهذه المبالغ لا تلبي الحاجة الملحة إلى النهوض بقطاع الصناعة في العراق ، والذي يحتاج إلى أموال ضخمة كان من الممكن للمصرف الصناعي أن يساهم بجزء منها ، على اعتبار أنه مصرف تنموي مختص بدعم القطاع الصناعي .

٤. من خلال دراسة وتحليل التقارير المالية الخاصة بالمصرف الصناعي ، تبين انخفاض مؤشرات التحليل المستخدمة لتقييم أداء المصرف الصناعي العراقي لفترة الدراسة ، ويعود السبب في ذلك إلى عدة أسباب من أهمها ضعف الدعم الحكومي و انعكاس عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي للبلاد بعد سنة ٢٠٠٣، فضلاً عن اتباع المصرف الصناعي سياسة ائتمانية متحفظة في منحه القروض، إذ انخفضت نسبة القروض الممنوحة في سنة ٢٠٠٨ إلى ٨٢ % ، وكان عدد القروض الممنوحة لهذه الفترة (٩) قروض ، وإجمالي القروض الممنوحة ٣٥١ مليون دينار.

التوصيات :-

في ضوء الاستنتاجات التي تم التوصل إليها في البحث يمكن تقديم بعض التوصيات التي من أبرزها الآتي:

١. ضرورة زيادة الدعم الحكومي لتمويل المصرف الصناعي العراقي، ليتسنى له القيام بدوره في دعم القطاع الصناعي المختلط والخاص ومن خلال توسيع نشاطه وزيادة قدرته على منح القروض (القصيرة و المتوسطة والطويلة الآجل) للقطاع الصناعي.

٢. زيادة مبالغ الاستثمارات في الشركات الصناعية المختلطة والخاصة في العراق من خلال سوق العراق للأوراق المالية وزيادة حجم التداول بالأسهم والسندات في هذا السوق .

٣. زيادة حجم القروض الممنوحة للقطاع المختلط و الخاص على اختلاف المدة على أن يراعي تخفيض نسبة الفوائد لغرض جلب المستثمرين والمقرضين لتمويل قطاع الصناعة في العراق وفق لآليات مدروسة ومخطط لها ، تأخذ بنظر الاعتبار المعايير الدولية المتعارف عليها في منح القروض .

٤. إعادة النظر بالسياسة المتحفظة لإدارة المصرف الصناعي والاستفادة من التحسن النسبي للأوضاع الأمنية مما انعكس على تطور الاقتصاد في العراق للفترة الأخيرة وفقاً للمؤشر الدولي الذي قدر نسبة نمو اقتصاد العراق ٢٣% .

المصادر :-

- المصادر العربية :-
- القوانين والأنظمة والتعليمات
- قانون المصارف رقم ٩٤ لسنة ٢٠٠٤
- المعايير المحاسبية الصادرة عن مجلس المعايير المحاسبية والرقابية في العراق ١٩٩٨.
- الدوائر الرسمية والمنظمات:
- اللجنة العربية للرقابة المصرفية ، ٢٠٠٦ .
- التقرير السنوي المصرف الصناعي للسنوات (٢٠٠٦ ـ ٢٠١١) .

الكتب :-

- أرشيد ، عبد المعطي رضا، جودة، محفوظ احمد " إدارة الائتمان" دار وائل للنشر والتوزيع عمان / رام الله ،١٩٩٩ .
- حداد ، أكرم وهذلول ، مشهور" النقود والمصارف – مدخل تحليلي ونظري " دار وائل للنشر، ٢٠٠٥.
- الدوري، زكريا ، السامرائي ، يسرى"البنوك المركزية والسياسة النقدية" دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع ٢٠٠٥.
- السامرائي، سعيد عبود "الجهاز المصرفي العراقي" الطبعة الأولى ، ١٩٨٣.
- الشمري ، صادق راشد " إدارة المصارف – الواقع والتطبيقات العلمية " ، كلية بغداد للعلوم الاقتصادية ، ٢٠١٢ .
- عبد الله ، خالد أمين ،الطراد" إدارة العمليات المصرفية "الطبعة الأولى ،٢٠٠٦.

- الكرخي، مجيد عبد جعفر ، مدخل إلى تقويم الأداء في الوحدات الاقتصادية ، دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد ، ٢٠٠١ .
- لطفي، أمين السيد احمد " رأي المراجع المهني تجاه مشاكل المحاسبة عن تحديد الربح وتوزيعه" الدار الجامعية – الإسكندرية ٢٠٠٧ .

البحوث و الدراسات :.

- اكبر، زهير علي ، التحليل المالي لميزانية مصرف تجاري ، جريدة المنارة ، مؤسسة الجنوب للصحافة والنشر ، العراق ، ٢٠٠٥ .
- العاني، ثائر محمود رشيد ، منظمة التجارة العالمية وانعكاساتها على واقع القطاع الصناعي في العراق، مكتب الاستشارات، جامعة بغداد٢٠٠٥.
- معروف، هوشيار، المنظم الاقتصادي وريادة التنمية الصناعية مجلة كلية المنصور الجامعة العدد الاول٢٠٠٠.

الأطاريح والرسائل الجامعية

- الدركزلي ، مهند والمنعم، على حسين ،" واقع وآفاق القطاع الصناعي الخاص ودوره في إعادة
هيكلية القوى العاملة في العراق "رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، كلية الإدارة والاقتصاد، ٢٠١٢ .
- الدوسكي، أزاد احمد سعدون ، دور القطاع الخاص في التطور الاقتصادي من الدول النامية مع إشارة خاصة للتجربة العراقية ، أطروحة دكتوراه، جامعة بغداد ٢٠٠٧.
- الراوي ، احمد عمر دراسات في الاقتصاد العراقي بعد عام ٢٠٠٣، مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية ٢٠٠٩.
- الطويل، طه طالب محمد " أهمية المعلومات الائتمانية في تقليل الديون المتعثرة " بحث تطبيقي مقدم إلى مجلس المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية / جامعة بغداد لنيل درجة الدبلوم العالي /المعادل للماجستير في المصارف،٢٠١١ .
- عبد الصمد، مائدة إبراهيم ، "النشاط الائتماني للمصرف الصناعي العراقي مقارنة بين نشاطيه التخصصي والشامل ، المعهد العالي للدراسات المحاسبية و المالية ،بحث تطبيقي لنيل شهادة الدبلوم العالي /المعادل للماجستير، بغداد ،٢٠١١.

- محمود، غازي عثمان واحمد، وريا برهان، "دور المعايير المحاسبية في زيادة فاعلية النظام المحاسبي المالي للمصارف العراقية –دراسة تحليلية نظرية"، مشروع بحث ، مشروع الازدهار، ٢٠٠٧.

المصادر الأجنبية :-

Rose, Peter S., Commercials Bank Management, 4th ed., Irwin, McGraw- Hill companies, Inc., 1999.

Hempel, George, H Donald G. Simonson,"Bank Management , Text and Cases", Fifth Ed , John Wiley and Sons Inc, Ney York, (1999).

Nadir Eisa Elshareif Mohamed, Management Organization, 7th ed., McGraw- Hill , Inc2008.

- **مواقع / شبكة المعلومات ـ الانترنيت :.**

- أنطوان، باسم جميل ،"مؤتمر سبل استثمار أموال التأمينات في العالم العربي"، جريدة المستقبل العربي ، العدد٢٩٠٦ ، ٣/٢/ ٢٠١٠.